مقدمة

تلعب الزراعة دوراً هاماً في نهضة الاقتصاد الوطني، عن طريق فائض الإنتاج الزراعي المستخدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وذلك لأن الأموال اللازمة للاستثمار في الفروع الأخرى، يأتي الإنتاج الزراعي في مقدمتها، كونه يوفر أغلب المواد الخام المستخدمة في كافة الأفرع والأنشطة الاقتصادية، ذلك لأن التنمية الاقتصادية والصناعية تسير جنباً إلي جنب مع التنمية الزراعية، ومن أجل ذلك توجه الدول النامية والمتقدمة اهتمام كبير للزراعة وتنميتها.

وإذا كانت الدول تواصل برامج التنمية الزراعية بأقصى حدود ممكنه، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد والحاصلات الزراعية، وذلك حتى تستطيع تلك الدول ـ النامية ـ حرمان الدول المتقدمة في المجال الزراعي من استخدام سلاح التجويع من أجل الوصول إلي أهدافها في السيطرة على الدول النامية وجعلها مجرد أسواق استهلاكية.

ولذلك اتبعت الدول النامية أو التي تحاول النهوض في المجال الزراعي، الأساليب العلمية والتكنولوجية في محاولة الوصول إلي أقصى درجات الجودة في الإنتاج الزراعي من ناحية الكم والكيف، وترتب على ذلك في كثير من الأحيان الدخول في دائرة تلوث المحاصيل الزراعية، وبالتالي خسارة فادحة للاقتصاد الوطني في المجال الزراعي والمجالات الأخرى التي تبنى على الزراعة.

ولذا فإن المشرع الوطني وفي محاولاته للمحافظة على الزراعة الوطنية أصدر قانون الزراعة المصري محدداً عن طريقه الأسباب التي من الممكن أن يترتب عليها خسارة في البيئة الزراعية أو الحاصلات أو أحد عناصرها من خلال النصوص التشريعية واللوائح المنفذة لها.

وقد كانت التشريعات الزراعية في مصر متعددة وكثيرة وذلك قبل صدور قانون الزراعة المصري رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦، لكن المشرع المصري لم يوفق في وضع لائحة تنفيذية موحدة للعمل بهذا القانون، مما دفع الوزراء المتعاقبين على وزارة الزراعة من إصدار قرارات تنفيذية لهذا القانون، وهى في الغالب تعالج مسألة محددة في القانون. وتبقى دائما النصوص الأخرى دون معالجة تنفيذية مما يعطل العمل بالقانون.

وإذا كان قانون الزراعة الحالي والصادر في ستينيات القرن العشرين، معالجا الكثير من الموضوعات الخاصة بالزراعة وهى في الغالب معالجة تنظيمية، لكن المشرع لم يتطرق إلي فكرة تلوث الحاصلات الزراعية، مما دعانا لمحاولة فهم النصوص القانونية التي من الممكن استخدامها في مجال التلوث الزراعي لتجريم الاعتداء على البيئة الزراعية أو حاصلاتها، وذلك نظراً للتطور العلمي في كافة المجالات ومنها المجال الزراعي. لكن التطور في المجالات العلمية في الربع الأخير من القرن العشرين، ترتب عليه الكثير من الآثار في المجال البيئى بصفة عامة والزراعي بصفة خاصة، فالجانب الإيجابي

تمثل في الزيادة الكمية للمحاصيل الزراعية، نتيجة استخدام الأدوات الحديثة في العملية الزراعية، بل والمحافظة على المحصول من الآفات والحشرات عن طريق استخدام المواد الكيميائية والبذور المعالجة بدقة لزيادة الإنتاج.

لكن الجانب السلبى لهذا التطور أدى إلي إنتاج محاصيل زراعية ملوثة، تسبب الكثير من الأخطار والأضرار للمجتمع الوطني، مما ترتب عليه خسارة فادحة في الاقتصاد الوطني، ناتجة عن استهلاك الحاصلات الزراعية الملوثة في الداخل، بل ومنع تصديريها في الخارج أي خسارة داخلية وخارجية في نفس الوقت.

زاد على ذلك انهيار في الجانب الصحي للمواطنين نظراً لاستهلاكهم أو استخدامهم المحاصيل الزراعية الملوثة، خاصة وأن أسعار تلك الحاصلات ـ الملوثة ـ غالباً ما تكون زهيدة، بل واستخدام هذه الحاصلات في المجال الصناعي ذاد من انتشار المواد الزراعية الملوثة داخل كل أسرة، وذلك لأن إنتاجها قام في الأساس على مواد زراعية أو محاصيل ملوثة.

والقانون الزراعي بقواعده المختلفة يشمل كل ما يرتبط بالنشاط الزراعي من موضوعات هامة، ولذلك يهتم القانون الزراعي بالثروة الزراعية من ناحية تنظيم الإنتاج والتقاوي الحاصلات الزراعية وحدائق الفاكهة ومشاتلها والأشجار الخشبية والمخصبات والأسمدة الزراعية التي تقى النباتات بالإضافة إلي اهتمام القانون بالمحافظة على الرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها، ولذلك يدخل في نطاق القانون الزراعي القواعد الخاصة بالري والصرف، لذا يحتاج القانون الزراعي إلي غيره من القوانين والتي لها علاقة بالزراعة أو التلوث البيئى كقانون حماية نهر النيل رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ وقانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤.

فالقانون الزراعي وهو قانون تنظيمي، ينظم وعاء النشاط الزراعي أو المكان الذي تباشر فيه الزراعة، من تنظيم عمليات الإنتاج الزراعي بمراحلها المتعددة بدءاً من تحديد الدورة الزراعية، ثم المرور بمرحلة إنتاج التقاوي ثم كيفية معالجة عمليات الزراعة الأساسية وكيفية حمايتها من التلوث الذي ينتج من العمليات الزراعية ذاتها، أو من خلال معالجة كيفية استخدام المواد الكيمائية ـ المخصبات والمبيدات ـ في الإنتاج الزراعي، ثم تحديد الرقعة الزراعية ومدى حمايتها عن طريق منع الاعتداء عليها بالبناء أو التجريف أو غيرهما من صور الاعتداء.

بل إن القانون الزراعي باعتباره قانون تنظيمي، ترك تحديد العلاقة بين الزارع والمحاصيل التي يقوم عليها لوزارة الزراعة عن طريق القرارات الوزارية مما ترتب عليه كثرة تلك القرارات وصعوبة الوصول إلي النتيجة المرجوة منها لتحديد الأسباب التي تؤدى إلي تلوث الحاصلات الزراعية لكثرتها وتعددها.

لكن القانون الزراعي لم يراعى الأساليب الحديثة في ارتكاب جرائم ضد الزراعة، لذلك نحاول عن طريق قراءة النصوص القانونية لهذا القانون وغيره والتي اهتمت بالزراعة أو البيئة أو الصور المتعددة للتلوث، الوصول إلي تحديد جريمة تلوث الحاصلات الزراعية من حيث الشكل والمضمون أي تحديد الجانب الموضوعي لهذه الجريمة، ثم العروج إلي الأدوات التي تستخدم في الكشف عنها أي تحديد الوسائل الإجرائية وأخيرا تحديد القضاء المختص في محاولة لإظهار الغموض الكامن في الجريمة ـ تلوث الحاصلات الزراعية ـ نظراً لحداثة الموضوع في الدول النامية.

والقانون الزراعي باعتباره أحد القوانين الخاصة والتي تعالج موضوع محدد يحتاج كغيره إلي القواعد الجنائية العامة لما لها من أهمية في مكافحته الجريمة الحديثة وازدادت أهمية القوانين الجنائية العامة والخاصة في العصر الحديث نتيجة التطور العلمي والتقني، ومن الحقائق التي لا جدال فيها وجود تناسباً طردياً بين التقدم العلمي وأسلوب ارتكاب الجريمة، مما دفع الباحثين في مجال مكافحة التلوث الزراعي إلي بذل المزيد من الجهد والدراسة والتعمق لاكتشاف ما هو باطن من علم ومعرفة وبما يحقق التفوق والسيطرة على المجرم مهما كانت درجة خطورته. فكان لابد من استخدام وسائل تتناسب مع هذا التطور للجريمة وتعقيداتها وتعاظم حجمها.

ولذلك سوف نعالج في هذه الدراسة مدى قدرة القانون الزراعي مع غيره من القوانين الأخرى في الحفاظ على البيئة الزراعية أو أحد عناصرها ـ الحاصلات الزراعية ـ من التلوث.

٢ـ عرض المشكلة وتحديد موضوع البحث

تأصيل الحماية الجنائية المقررة للحاصلات الزراعية أو بيئتها، في التشريعات المصرية من حيث التطبيق والتنفيذ والجزاءات المقررة لمخالفة أحكامها، وما هي الجهود المبذولة لتوحيد التشريعات التي تهتم بالتلوث في المجال الزراعي خاصةً والبيئة بصفة عامة، بالإضافة إلي محاولة تحديد أبرز المعوقات التي تعترض تطبيقها. فتلوث الحاصلات الزراعية يعد موضوع جديد يحتاج إلي مجهود فني وقانوني كي يتم تحديده وتوصيفه بالشكل الصحيح.

٣ـ أهمية موضوع البحث

تكمن أهمية الدراسة في اختيار موضوع تلوث الحاصلات الزراعية مع ما فيه من صعوبة الكتابة، وذلك من أجل محاولة الوقوف على أهم المشكلات التي تعانى منها التشريعات الزراعية في مصر، بل وأيضاً التشريعات التي تهتم بحماية البيئة الزراعية وغيرها من أخطار التلوث، وما هي الجهود المبذولة من قبل الدولة والأشخاص العامة والخاصة، للحفاظ على البيئة الزراعية وحاصلاتها من التلوث.

ومن ثم اقتراح الحلول الملائمة على ضوء ما يتم التوصل إليه من خلال الدراسة، ولكى تساهم هذه الدراسة مع غيرها في إثراء الفكر التشريعي وفي محاولة لتوجيه المشرع لكى يتدارك القصور عن طريق توضيح أحكام الحماية الجنائية للحاصلات الزراعية أو أي عنصر من عناصر البيئة الزراعية من خلال وضع قواعد الحماية المناسبة للوقاية من أخطار التلوث. مع محاولة التعرف على الأساليب الحديثة للحماية الجنائية في التلوث الزراعي والأدوات المستخدمة للكشف عن هذه النوعية المستحدثة من الجرائم من خلال تحديد الآتي.

١. التعرف على مصادر التشريعات الجنائية لحماية الحاصلات الزراعية من التلوث.
٢. التعرف على السمات المشتركة للقواعد القانونية التي تعالج التلوث الزراعي والبيئي.
٣. التعرف على المعوقات التي تواجه تنفيذ تلك التشريعات.
٤. التعرف على السلطات المختصة بالتجريم والعقاب.
٥. التعرف على العقوبات المقررة في مجال التلوث الزراعي.
٦. التعرف على الإجراءات المقررة لسلطات الضبط ومدى قانونيتها.
٧. التعرف على القضاء المختص بالتجريم والعقاب في مجال التلوث الزراعي.

٤ـ صعوبة البحث

من أهم الصعوبات التي اعترضت الباحث خلال الدراسة هو الطبيعة الفنية والعلمية للتلوث وكيفية إسناد سلوك التلويث للفاعل، من الناحية الجنائية، وقد أضحت الحماية الجنائية للبيئة ضمن فروض الحماية الوطنية والدولية لأنها تعد ضمن التراث المشترك للبشرية. والبيئة الزراعية وحاصلاتها تعد أحد عناصر البيئة التي يصيبها التلوث. فالصعوبة الأولى هي كيفية تحديد محل التلوث وأسبابه وطرقه المختلفة وهذا ما يتطلب الجهد الفني فضلاً عن الجهد القانوني.

ومن الصعوبات أيضاً حداثة موضوع التلوث الزراعي وكيفية معالجته من الناحية الجنائية، وذلك كونه من الموضوعات الحديثة التي لم يشد عودها بعد ولم تشبع بحثاً. لذا قل البحث في مجال التلوث الزراعي وضعفت المراجع المتخصصة في معالجة الموضوع من الناحية الجنائية، وكذلك الأمر بالنسبة للإجراءات المتبعة في الكشف عن هذه النوعية المستحدثة من الجرائم مع عدم وجود قضاء زراعي متخصص يطبق القوانين التي تعالج التلوث الزراعي للحاصلات الزراعية أو بيئتها.

لذا يتطلب تحديد الحماية الجنائية للحاصلات الزراعية الغوص في مواد القانون الجنائي بشقيه الموضوعي والإجرائي بالإضافة إلي القوانين الخاصة لحماية الزراعة والبيئة من التلوث.

٥ ـ منهج البحث

يستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج التأصيلي وذلك من أجل رد مختلف الأحكام التي تشترك فيها جرائم التلوث الزراعي إلي أصولها عن طريق محاكاتها بالأحكام العامة التي تخضع لها الجرائم التقليدية.

مع استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي من أجل توضيح طرق الحماية الجنائية للحاصلات الزراعية من خلال التشريعات العامة والخاصة والمتخصصة وتأصيلها حسب الحاجة إليها. بالإضافة إلي المنهج التحليلي المقارن عن طريق دراسة النصوص القانونية المتعلقة بالزراعة واتجاهات الفقه بصددها. فضلاً عن أحكام القضاء التي تناولتها في محاولة استخلاص أسس وقواعد تلك الحماية.

٦ـ خطة البحث

فصل تمهيدي: البيئة الزراعية والتلوث.

الباب الأول: الحماية الجنائية الموضوعية للحاصلات الزراعية من التلوث.

الفصل الأول: الأحكام العامة لجرائم تلوث الحاصلات الزراعية.

الفصل الثاني: الأحكام الخاصة للمسئولية والجزاء في جرائم تلوث الحاصلات الزراعية.

الباب الثاني: الحماية الإجرائية للحاصلات الزراعية من التلوث.

الفصل الأول: النطاق الموضوعي للضبطية القضائية في مجال البيئة الزراعية.

الفصل الثاني: القضاء المختص بالفصل في جرائم تلوث الحاصلات الزراعية أو بيئتها.